نائب رئيس الاتحاد اليمني لمنتجي الأدوية لـ(الثورة)

لا توجد صناعة متطورة في اليمن أكثر من الصناعة الدوائية وجهود التطوير تسير وفق رؤية علمية ومدروسة

.. في ظل تزايد احتياجات السوق والمجتمع اليمني للدواء وتسارع وتيرة استيراد مختلف الأصناف الدوائية من الخارج كانت ومازالت الحاجة ملحة للسعي نحو تحقيق الآمن الدوائي الذي يمثل ضرورة ملحة لأي مجتمع وفي خضم المنافسة لتلبية احتياجات المجتمع من الدواء برزت الصناعة الدوائية في اليمن كقطاع ناشئ يصر على التطور بشكل قوي ومدروس ينافس الصناعات المستوردة وخلال عقد ونيف أنشئت بجانب الشركة اليمنية للأدوية سبعة مصانع وطنية أصبحت اليوم تنتج آلاف الأصناف الدوائية وبجودة مشهود لها من قبل منظمات دولية وهناك إصرار على التطور والتوسع في هذا القطاع لتحقيق الأمن الدوائي رغم الكثير من الصعوبات والإشكاليات التي تعيق هذا القطاع ولأهمية هذا الموضوع كان لـ(الثورة) لقاء مع نائب رئيس الاتحاد اليمني لمنتجي الأدوية الدكتور إحسان الرباحي لتسليط الضوء على واقع الصناعات الدوائية في اليمن والتحديات التي تواجهها:

لقاء / معين محمد حنش

- إنتاج الدواء اليمني يتم وفق أحدث التقنيات والمعدات الطبية وحسب المعايير العالمية
- الصناعة الدوائية تأثرت بالأزمة السياسية ولا بد من رؤية وطنية لتحقيق الأمن الدوائي في اليمن
- لا يوجد قانون فاعل ينظم مسألة تصنيع واستيراد وتوزيع الأدوية

بداية ما هو تقييمكم لواقع الصناعات الدوائية في اليمن؟

– الصناعة الدوائية أصبحت عنواناً متطوراً للصناعة في اليمن واعتقد انه لاتوجد صناعة متطورة في اليمن أكثر من الصناعة الدوائية في اليمن ونحن نفتخر أننا أول من بدأ بهذه الصناعة على المستوى الحديث وطبقا للمواصفات وأصبحت المصانع المحلية تنتج ما لايقل عن ١٥ إلى٢٠ ٪ من احتياجات السوق المحلي وكان في السنوات الماضية لا يتجاوز التصنيع٥ ٪ لأن حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك في السوق وحسب دراساتنا من ١٥ إلى٢٠ ٪ .

ونحن نحاول أن نطور الصناعة الدوائية من خلال رؤية مستقبلية وهذه الرؤية معدومة في وزارة الصحة فمن المفترض أن تصل هذه الصناعة بعد خمس سنوات إلى تغطية٤٠ ٪ وبعد عشر سنوات إلى٧٠ ٪ لأن هذه الصناعات قابلة للتطور واستيعاب الكوادر والتوسع وتنتج لتصبح دعماً للاقتصاد الوطني خاصة في ظل وجود معاهد وجامعات ولاسيما ونحن اليمنيين مستهلكين للدواء ولا توجد لدينا إمكانيات للاستيراد كالسعودية ودول الخليج فحقيقة الصناعة الدوائية في اليمن نظيفة وجيدة وقابلة للتطور حتى في الأرياف وصلت إلى٣٥ ٪ في بعض الأصناف المحلية وتوفرها بسعر معقول وبجودة عالية وحسب مواصفات وقياسات عالمية دون أي مبالغة فالصناعة اليمنية حديثة بكل ماتعنية الكلمة نتيجة الإنتاج وفق أحدث التقنيات والمعدات الطبية ومطابقة للمواصفات وهناك الكثير من الشركات المنتجة للأدوية في اليمن وبمواصفات دولية ومنها على سبيل المثال سبأ فارما التي تعد من أنجح الشركات المصنعة والمنتجة للأدوية وبشهادة المنظمات الدولية المعنية بجودة التصنيع ووزارة الصحة وهيئة المواصفات والمقاييس والصيدليات.

مستقبل واعد

كيف تنظر إلى مستقبل الصناعة الدوائية في اليمن؟

– الصناعة اليمنية مبشرة بالخير وتسير في ركب التطور ورغم المشاكل لأن الإنسان اليمني يحاول دائما التغلب عليها لكن من أهم المشاكل التي نعانيها من قبل الجانب الحكومي أو بالمعنى الصحيح بعض الموظفين الصغار الذين يمارسون المضايقة للقطاع الخاص ويضعون عقبات بسيطة تجعل رجل الأعمال أو صاحب الشركة يدور في حلقة مفرغة ولهذا لا بد أن يكون لدينا إرادة لإزالة الصعوبات ولإيجاد قانون فاعل ينظم مسألة تصنيع واستيراد وتوزيع الأدوية لأنه إلى الآن لا يوجد أي قانون ينظم تجارة الأدوية ويردع المجرمين وترى لماذا بعض الأشخاص يبيع الأدوية المهربة والممنوعة والمنتهية ولا يوجد قانون يردعه وهذا الأمر سبب لنا إشكاليات كبيرة.

وعلى الجميع أن يدرك أن الأمن الدوائي مهم ولا بد من الدعم الجاد من أجل تأسيس بنية مهمة للبلد في مجال الصناعة الدوائية فالقطاع الخاص يمثل رافداً لوزارة الصحة العامة ومجالات التعاون مهمة في مجالات الفحص والمختبرات والمساعدة التقنية وبالتالي لا بد من وجود توجه قوي من الدولة للاهتمام بالصناعات الدوائية.

جدارة

كيف نقضي على النظرة الدونية للبعض تجاه الدواء المحلي؟

– هذا الأمر كان في السابق أما الآن بالعكس إذا دخلت إلى عند مسئول أي صيدلية وطلبت منه أن يعطيك الدواء الأفضل وسألته ما هو الأفضل الدواء السوري أو المصري أو اليمني فيعطيك الدواء اليمني فالصناعة اليمنية أثبتت جدارتها وبالتالي أصحاب الصيدليات أنفسهم يستخدمون عقاقير وأدوية يمنية ولا توجد أدوية يمنية جودتها متدنية نهائيا.

وأي شخص ينظر إلى الصناعة اليمنية بنظرة دونية فهذه نظرة قاصرة من البعض فقط لأنهم لم يزوروا المصانع اليمنية ويطلعوا على مراحل وخطوات الإنتاج والتأكد من الجودة والمطابقة للمواصفات فخلال السنوات الماضية خطت الصناعات الدوائية اليمنية خطوات كبيرة ونوعية وبدون أي مبالغة نستطيع القول أن الصناعة الوطنية للأدوية تعتبر الشمعة المضيئة في محيط الصناعات الأخرى لأنها تقدمت بشكل بطيء ومدروس ووفق أسس علمية وخبرات عالمية لأنها صناعة لا تعتمد على عامل الآنية.

الأزمة السياسية

كيف تقيم تأثيرات الأزمة السياسية على هذه الصناعة؟

–في ظل الأزمة السياسية التي تعيشها بلادنا أغلقت بعض المصانع نتيجة أزمة الديزل وهذه جريمة لأن مصانع أغلقت أبوابها وتوقفت كل شرايين الحياة رغم انه يتم دراسة التصنيع والإنتاج لثلاثة أشهر قادمة واستطعنا أن نصمد لهذه الفترة لهذا استطيع القول أن الصناعة الدوائية في اليمن مبشرة بخير ولو أن الأجواء السياسية والاقتصادية ملائمة في البلد لاستطاعت المصانع الوطنية أن توفر٦٠ ٪ من احتياجات البلد وكما تعلمون أن الأمن الدوائي هو أحد المرتكزات الأساسية لسياسة الدولة إلا أن الدولة لا تعطي الأمن الدوائي الأهمية الكاملة.

وطبعا الأزمة كانت ومازالت كارثية على مختلف الأصعدة لاسيما مسألة انعدام الديزل والمشتقات النفطية كما قلت أدى إلى إيقاف المصانع وتوقف حركة النقل للمواد الخام من الحديدة إلى صنعاء ونقل المواد الجاهزة من العاصمة إلى الفروع وكذا عدم تمكن العمال من الوصول إلى مراكز العمل.

والمشكلة تفاقمت علينا من خلال ارتفاع كلفة النقل وكلفة التأمين وكلفة شراء المواد الخام وأصبح الشراء كله كاش ومقدما والبنوك لاتقبل إلا نقدا وهذا مثل عبئاً كبيراً على المصانع ونحاول إيجاد الحلول لكن البعض غير متفاعل فمثلا حصلنا على توجيه من قبل الأخ نائب رئيس الجمهورية لإعطائنا كميات من الديزل لتشغيل المصانع ووزارة النفط أعطتنا أمراً إلى الجهات المختصة في شركة النفط بمحافظة صنعاء وهكذا لم نتحصل على شيء لفترة طويلة رغم أن المدير أعطانا توجيهات واضحة لموظفيه إلا أن الموظف الصغير لاينفذ ولا يجد من يعاقبه وهذه مشاكل نعانيها ونحاول التغلب عليها.

أيضا من الصعوبات التي تواجهنا كمنتجين للأدوية عدم اكتراث بعض المسئولين وإدراكهم لأهمية الأمن الدوائي فمسئولينا حقيقة غير مدركين أهمية الصناعة الوطنية فالصناعة الدوائية في اليمن كما قلنا تغطي قرابة ٢٥إلى٣٠ ٪ وهذا رقم ممتاز بالنسبة لعمر الصناعة الدوائية في اليمن التي لا تزيد عن الـ ١٣سنة لأن شركة الأدوية لا تمثل الصناعة الدوائية كاملة فشركة الأدوية كانت اللبنة الأولى في اليمن وواجهتها مشاكل كثيرة بحكم أنها قطاع عام وبعد أن جاءت شركة سبأ فارما كانت اللبنة الأولى في طريق الاستثمار الوطني الدوائي وبعدها انتشر عدد من المصانع ووصلت إلى سبعة مصانع.

صناعة متطورة

هل استطاعت الصناعة اليمنية أن تصنع عقارات لأمراض حساسة كالقلب والأمراض العصبية وغيرها؟

– طبعا فالصناعة اليمنية صناعة متطورة لأنها تعتمد على استخدام أحدث التقنيات وأحدث المواد الخام وبآليات عالية التقنية توفر الجهد والتعب ومجال الخطأ فيها معدوم (صفر).. لهذا الصناعة اليمنية تطورت وأصبحت تصنع عقاقير وأدوية للقلب وأدوية الجهاز العصبي والسل وأدوية الملاريا وأدوية العضلات وجميع أنواع المضادات الحيوية وشركة سبأ فارما مثلا: تنتج وحدها قرابة ١٥٦ صنفاً وتستعد لإنتاج٥٠ صنفاً جديداً.

تاريخ متواضع

كيف ومتى بدأ تاريخ الصناعة الدوائية في اليمن؟

– طبعا تاريخ الصناعة الدوائية كان متواضعاً في البداية حيث كان الدكتور حسين الرباحي أول صيدلي في اليمن أيام الإمامة ويملك أول صيدلية في ذلك الوقت وكان يركب أدوية في حرب٦٧ م في المستشفى الجمهورية ثم عين مديراً عاماً لشركة الأدوية حتى عام٧٦ م وبعد تخرجي من الأردن فكرنا في عمل معمل للمطهرات وبدأنا ونتيجة للظروف التي كانت تعيشها اليمن ومنع الاستثمار في مجال الأدوية ودعمنا الأخ رئيس الجمهورية وحصلنا على توجيه منه بعمل مصنع للأدوية وكان الأمر في تلك الفترة استثنائياً وهذه كانت أول خطوة بدعم من الرئيس للوصول إلى النجاح والبدء في إنشاء أول مصنع للأدوية في اليمن بشراكة مع شركاء من الأردن الشقيق إلى عام ٩٤م انسحب الأردنيين بسبب الحرب واشترينا حصتهم وقمنا باستقطاب كوادرهم الفنية التي كانت معنا والتي بدأت الإنتاج في المصنع على مستوى عالٍ من التصنيع الممتاز.

وخلال مسيرة هذه السنوات استطاعت سبأ فارما أن تتحصل على الاعتراف العالمي من قبل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومن قبل المنظمات اليابانية ومن الجهات المختصة في الدول العربية كالعراق والسودان وسوريا وتنزانيا وأثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وهذه الدول وغيرها لاتقبل أي اعتراف بالأدوية إلا إذا كانت مصنعة بمواصفات عالمية أضف إلى ذلك الشركة تعتبر المزود الرئيسي للمناقصات بوزارة الصحة العامة والسكان.

مواجهة التهريب

كيف تواجهون مشاكل وتأثيرات التهريب على الصناعة اليمنية؟

– نحن كاتحاد منتجي أدوية أقمنا عدة نشاطات من أجل مكافحة التهريب والتهريب أصلا الآن يتم للأدوية الغالية المستوردة من شركات عالمية بأسعار مرتفعة جدا لكن الأدوية الموجودة لا تأتي منها فائدة مادية عند تهريبها من الخارج فالذي سعره هنا مثلا سبعة أو عشرة آلاف يستورد من الهند بخمسمائة أو ألف ريال ويبيعه بنصف السعر ويكسب له فارق من التهريب أما الأدوية التي ننتجها في اليمن استطعنا القضاء على المهربين من خلالها نهائيا ولم تضبط أي أدوية مهربة تشابه الصناعة المحلية لماذا؟ لأن الصناعة المحلية تباع بسعر معقول وبالتالي لاتوجد للمهرب فائدة وأيضا الأدوية المحلية مغطية للسوق.

ويجب أن نركز على نقطة مهمة أن المصانع المحلية لا بد أن تعطى لها الحماية من المنافسة الأجنبية السيئة فالشركات العالمية معروفة ولكن لا بد من الحماية من المصانع الرديئة التي تنتج منتجات رديئة سيئة وتنافس السوق وتغرقه وبالتالي لو كنت جيد ومعك عشرة أو عشرين سيئين بجانبك فسوف تفشل لكن لو معك أناس جيدين سوف تنافس وتحاول أن تكون الأفضل.

وفي وزارة الصحة يقومون بتسجيل من هب ودب وهذا جعل اليمن فيها الآن ١٧ ألف صنف مسجل وهذا يجرنا إلى بعد الهند.